الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13م) لسنة 2009

Federal Authority | هيئة اتحادية

دراسة حول تطور القطاع الزراعي وآفاقه المستقبلية

١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠

تقديم :

هذه الدراسة الخامسة في سلسلة الدراسات التي درجت إدارة التخطيط (قطاع الزراعة) على إعدادها عن كل خمس سنوات منقضية ، تشمل رصد التطورات المادية التي طرأت على هذا النشاط من الناحيتين الهيكلية والإقليمية والظواهر التي رافقت مسيرة العمل ،مع عرض وتحليل للسياسة الزراعية بهدف تسليط الضوء على العوامل الإيجابية والعوامل المعيقة وبالتالي توفير الظروف الموضوعية لدعم وتطوير الأولى والحد من الآثار السلبية للعوامل المعيقة وصولا إلى تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي نعتقد أنها تساعد في تعظيم ناتج هذا النشاط وزيادة مساهمته في الناتج المحلي وتنويع مصادر الدخل وفي وزيادة مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي من الإنتاج المحلي مع التركيز التام على وقف استنزاف مخزون المياه الجوفية التي تعتبر ثروة قومية تتصدر سلم أولويات دولة الإمارات العربية المتحدة وباعتبارها الضمان الوحيد للحفاظ على الإنجازات الزراعية المتميزة التي حققتها خلال العقود الثلاثة من عمر الاتحاد ، وفي هذا التقديم أود التأكيد وبصورة مسبقة على حقيقة : أن السياسة الزراعية التي اتبعتها دولة الإمارات قد أعطت ثمارها الطيبة وخاصة في بناء وتحديث الطاقات الإنتاجية الزراعية والصناعات الداعمة لها كصناعة الأعلاف وسواها ومع ذلك فقد , بات من الضروري إعادة النظر في هذه السياسة بهدف الحفاظ على استدامة التنمية وتعظيم الاستفادة من إنتاج الطاقات الزراعية وبلورة المعالم المستقبلية لهذا النشاط ومتطلبات تحقيقها انطلاقا من الإحاطة التامة بالموارد الطبيعية الزراعية من ارض ومياه وسواها ومن تحليل مسار عملية التنمية الزراعية في المرحلة السابقة وما رافقها من مظاهر وفي إطار ما توصل إليه التقدم العلمي في المجال الزراعي .

الفصل الأول
الموارد الطبيعية الزراعية

١ - ١: الموارد الأرضية

تعتبر الأرض الصالحة للزراعة أحد الشروط الرئيسية للإنتاج الزراعي، وبالتالي فإنه لا يمكن قيام زراعة إنتاجية إلا بتوفرها بالإضافة إلى مجموعة من العناصر الأخرى كالمياه والقوى العاملة المتخصصة ورأس المال...

وفي سياق البحث في موضوع الموارد الأرضية وعلى وجه التحديد الأراضي القابلة للاستصلاح نشير إلى إن دولة الإمارات تنتمي إلى مجموعة الدول الصحراوية التي تغلب فيها التربة الرملية القليلة أو عديمة

الخصوبة وذلك بسبب قلة الأمطار وانعدام الغطاء النباتي الذي يساعد على تكوين المواد العضوية المخصبة للتربة .

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها المؤسسات المشرفة على التنمية الزراعية فإنه لم يتم حتى الآن حصر وتصنيف الأراضي الصالحة للزراعة أو تلك التي يمكن استصلاحها ،ومع ذلك فإن الرأي السائد لدى الفنين وفي ضوء الإمكانات التي حققها التقدم العلمي أن التوسع في المساحة الزراعية مرهون بتوفير المياه بغض النظر عن درجة خصوبة التربة أو سواها من العناصر الأخرى وذلك عن طريق استصلاح التربة وإعمارها بالمخصبات العضوية والكيمياوية المتوفرة .

وفي صدد التعرف على الموارد الأرضية الزراعية وإمكانية التوسع الزراعي ، نشير إلى إن إجمالي مساحة الحيازات الزراعية بلغت ٢٧٣ ألف هكتار سنة ٢٠٠٠ بالإضافة إلى ما يزيد عن ٢٠٠ ألف هكتار مزروعة بالغابات والمزارع الخاصة ومناطق أخرى في الدولة ، وهذا يعني أن المساحة المزراعية سنة ٢٠٠٠ تتراوح بين ٤٥٠ ــ ٤٧٥ ألف هكتار وهي في حدود ٦% من المساحة الإجمالية للدولة والخلاصة فإن إمكانية زيادة المساحة الزراعية ضمن الشروط التالية :

١ــ توفير مصادر جديدة لمياه الري الزراعي .

٢ــ تعميم أساليب الري الحديث .

٣ــ ترشيد استهلاك المياه لمختلف الأغراض .

٤ــ بناء دورة زراعية تعتمد على تنمية المحاصيل ذات المقننات المائية المنخفضة .

٥ــ التوسع في تنمية شجرة النخيل وتحسين السلالات المحلية منها باعتبارها تمثل مستقبل الزراعة في دولة الإمارات ،وباعتبارها من مصادر الغذاء الرئيسية ومصدر هام لإقامة العديد من الصناعات عليها كمادة أولية .

١ــ ٢ :الموارد المائية :

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة وكما أشرنا سابقا ضمن مجموعة الدول الصحراوية التي تتصف بانخفاض أو انعدام ما تتلقاه من مياه الأمطار وقد ظلت حتى وقت قريب تعتمد على المياه الجوفية لسد احتياجاتها المائية لأغراض الزراعية والصناعية والمنزلية ، وطبقا للبيانات الإحصائية فإن معدل هطول الأمطار في الدولة يترواح بين٦٠ و ١٢٠ مم٣ وبكمية إجمالية تتراوح بين ١٠٠ ــ ١٢٠ مليون م٣ و هي كميات غير كافية لقيام زراعة بعلية أو لتنمية المراعي الطبيعية بالإضافة إلى محدوديه الاستفادة منها قي تغذية مخزون المياه الجوفية ، وبقي أن نقول :أن المصدر الطبيعي الرئيسي للمياه هو المياه الجوفية ونظرا لأهمية هذا المصدر فقد رأينا أن نفرد له مبحثا خاصا لان الإجابة على هذه المسألة يوفر عناصر الإجابة على مستقبل التنمية الزراعية في الدولة كما يمكن المخطط الاقتصادي بشكل عام والمخطط الزراعي بشكل خاص من وضع خطته في ضوء ذلك .

١ - ٢ - ١ :استخدام المياه الجوفية

ظلت المياه الجوفية حتى سنوات قريبة المصدر الرئيسي لتلبية الطلب على المياه ولمختلف الأغراض وفي هذا الصدد فقد ارتفع عدد الآبار من ٥٣٨٥٢ الى٧٦٢٥٦ بئر خلال الفترة ١٩٨٢ ــ ٢٠٠٠ وارتفع إنتاجها من ٦٨٥ مليون م٣ إلى ٢٢٢٦ مليون م٣ بمعدل زيادة ٧،٢% وارتفع نصيب الزراعة المحصولية من ٧٧ % إلى ٨٦% وبمعدل زيادة سنوي ٨% وهذا يعادل نسبة زيادة المساحة الزراعية تقريبا .

على الرغم من الإنجازات التي تحققت في نشاط تحلية المياه فقد ظلت المياه الجوفية مصدرا هاما لتلبية الاستخدامات المنزلية حيث ارتفعت من ٩٥ مليون م٣ إلى ٢٤١مليون م٣ وبمعدل زيادة ٦% إلا إن نصيبها من الكميات المسحوبة تراجع من ١٤% سنة ١٩٨٢ إلى أقل من ١٠% سنة ١٩٩٩ وهذا يعود بالدرجة الأولى الى النمو الزراعي السريع الذي تطلب مزيدا من المياه كما يمكن إرجاع ذلك جزئيا إلى التوسع الذي تحقق في إنتاج محطات تحلية مياه البحر .

تظهر البيانات الواردة في جدول استخدامات المياه العجز المتزايد في معادلة المياه الجوفية حيث ارتفع من ٥٨٥ مليون م٣ في ١٩٨٢الى ٢١٢٦ مليون م٣ في سنة ١٩٩٩ وبمعدل زيادة سنوية ٧،٩% وهذا المعدل يطابق معدل الزيادة في المساحة الزراعية .

*إن العجز المتزايد في معادلة المياه الجوفية بات يهدد الإنجازات التي حققتها الدولة وخاصة في الميدان الزراعي وفي هذا الصدد نشير إلى إن وزارة التخطيط وعت هذه المسألة بشكل مبكر وعلى وجه التحديد في مشروع الخطة الخمسية ١٩٨١ ــ١٩٨٥ حيث طلبت اعتماد مبلغ ٢٠٠ مليون درهم لتعميم الري الحد يث واتباع دورة زراعية يتم التركيز فيها على تنمية المحاصيل الأقل تعرضا للتلف وذات المقننات المائية المنخفضة .

والخلاصة فإن الحفاظ على مخزون المياه الجوفية سيبقى ومهما أقمنا من محطات التحلية المصدر الأهم لتلبية الاحتياجات الوطنية من المياه وبالتالي يجب استثمارها وفق خطة علمية تضمن استدامتها مع التذكر دائما بأنها هي التي مكنت أبناء الإمارات من البقاء على أرضها التي ننعم بخيراتها الآن . لقد وعت دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل مبكر أن متطلبات التنمية من المياه تفوق قدرات المياه الجوفية وكان عليها أن تقبل تحدي الظروف الطبيعية وتعمل على تحقيق هدفين على طرفي نقيض وهما التنمية المتسارعة والحفاظ على مخزون المياه والحقيقة إنها نجحت في تحقيق الهدف الأول وعملت الكثير لتحقيق الهدف الثاني وخاصة في مجال تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي وبناء السدود السطحية وتحديث أساليب الري وخاصة في إمارة أبو ظبي ومع ذلك فقد استمر الضغط على مخزون المياه الجوفية واستمر العجز كما أشرنا في الفقرة السابقة بدليل أن المياه الجوفية لا زالت مصدرا هاما لأغراض الشرب والعمران وفي هذا الصدد بلغت الكميات المسحوبة منها سنة ١٩٩٩ ما مقداره ١٣٨،٩٧ مليون م٣ وهو ما يعادل ١٧،٣% من إجمالي الطلب و ٢٠،٩% من إنتاج محطات التحلية

وبالتالي فإن الضرورة تقتضي إنشاء المزيد من محطات تحلية المياه وإتباعها بخطة علمية وحازمة لترشيد استهلاك المياه مهما كان مصدرها أو مستخدمها .

١ - ٢ - ٢: معالجة مياه الصرف الصحي

وفي إطار البحث المستمر عن إيجاد مصادر جديدة للمياه وحماية البيئة من التلوث فقد اتجهت الدولة نحو إقامة محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي واستخدام نواتجها في ري الحدائق والمسطحات الخضراء والغابات وتسميدها وفي هذا الصدد فقد بلغت الطاقة المركبة في مختلف الإمارات ٣٠٠ ألف م٣ في اليوم ، يقدر إنتاجها السنوي ٦٥،٥ مليون م٣ وبما يعادل ٤٧،٥% من مياه الآبار المخصصة للشرب ٩،٩% من إنتاج محطات التحلية وعموما فهي كميات هامة وتساهم بدرجة كبيرة في التنمية الزراعية كما إنها تساهم بدرجة عالية في حماية البيئة من التلوث وهذا هدفا بحد ذاته وباتت أحد العناصر الرئيسية في قبول المشاريع من عدمه .

١ - ٢ - ٣ : مقترحات بشأن استخدام المياه الجوفية .

من المعلوم أن المياه الجوفية في دولة الإمارات وفي سواها من الدول من المصادر الطبيعية القابلة للنضوب إذا تم استغلالها بطريقة غير علمية وقد أشرنا في اكثرمن موضع من هذه الدراسة إلى أهمية المياه الجوفية والى أهمية الحفاظ عليها وفيما يلي بعض المقترحات التي نرى أن تنفيذها سيساعد في الحفاظ عليها مؤكدين ضرورة النظر والتعامل معها على إنها ثروة قومية لا تقل أهمية عن النفط .

١ – إجراء الدراسات والبحوث المستمرة للكشف عن مخزون المياه الجوفية في الأعماق لأكثر من ١٠٠٠ قدم ووضع خطة استراتيجية لاستثمارها على أسس علمية ، وفي هذا الصدد فقد قامت وزارة التخطيط باستقدام أحد مستشاري المياه في ألا سكوا وقد أوصى بإجراء هذه البحوث وأكد على أهميتها وضرورة أجراءها .

٢ – رصد الاعتمادات الكافية لتعميم أساليب الري الحديث .

٣- تطبيق دورة زراعية إلزامية يتم التركيز فيها على إنتاج المحاصيل القابلة للتخزين أو الأقل عرضة للتلف وذات مقننات مائية منخفضة نسبيا .

٤- اعتبار شجرة النخيل هي مستقبل النشاط الزراعي في دولة الإمارات وبالتالي تقديم المساعدات للمزارعين لتنمية الأنواع الجيدة والمناسبة وقد يكون من المفيد مساعدتهم على إدخال تعديلات لتحسين تركيب التربة التي تزرع فيها هذه الشجرة ونعتقد إن ذلك سيساعد على توفير المياه وعلى تحسين نوعية الإنتاج .

٥- وضع ضوابط صارمة على حفر الآبار الخاصة بالري الزراعي .

٦ــ اعتبار دولة الإمارات تشكل وحدة مائية واحدة وتنفيذ القوانين الخاصة بذلك بتفعيل دور الهيئة الاتحادية للمياه .

٧- تشجيع إقامة الصناعات الغذائية والصيدلانية والعلفية التي تستخدم التمور كمادة أولية لان ذلك سيساعد المزارعين على مضاعفة إنتاجهم ويعطي دفعة قوية لتطوير النشاط الزراعي .

١ - ٣ : الموارد الحيوانية

تعتبر تربية الحيوان من الأنشطة الاقتصادية التي عرفها ابن الإمارات أهمها الإبل والأغنام والماعز والأبقار والدواجن وقد ظل هذا النشاط معتمدا على المراعي الطبيعية وملحقا بالاقتصاد المنزلي حتى بدء الانطلاقة التنموية في مطلع العقد السابع من القرن العشرين .

إن تربية الحيوان لأغراض اقتصادية تعتمد بدرجة شبه تامة على توفر الأعلاف وخاصة المراعي الطبيعية وانتاج الأعلاف الخضراء بالقدر المناسب وفي هذا السياق نشير إلى ضعف المراعي الطبيعية وذلك بسبب ضعف خصوبة التربة وقلة الأمطار بالإضافة الى تدني إنتاجية القطيع الأهلي من الألبان واللحوم على حد سواء وعلى سبيل المثال فقد قدر متوسط إنتاج البقرة الحلوب من القطيع الأهلي سنة ١٩٩٩ بحدود ٢١٠ كغم وكذلك الأمر بالنسبة لباقي الحيوانات في حين تراوح متوسط إنتاج البقرة في مزارع الأبقار الحلوب من ٣،٥ إلى ٤،٥ طن وبالتالي فانه لابد من وضع خطة تنموية تحقق الاستخدام الأمثل للموارد العلفية المحدودة واطعامها لحيوانات عالية الإنتاج وهذا يتحقق عن طريق :

تحسين الصفات الوراثية للقطيع المحلي بالتهجين والتدريج بالإضافة إلى استيراد العروق ذات الإنتاجية العالية من الحليب واللحم على حد سواء.

تعداد للثروة الحيوانية يشمل جميع متغيراتها تمهيداً لوضع خطة تنموية مناسبة لتشجيع إقامة مزارع الأبقار الحلوب ومزارع الدواجن .

١ –٤: الموارد السمكية .

تمتد شواطئ دولة الإمارات العربية المتحدة على امتداد الخليج العربي وخليج عمان لمسافة تتراوح بين ٥٠٠ –٦٠٠ كم ومن المعروف والثابت أن هذه المياه غنية بالأسماك الفاخرة بسبب خصوبة المراعي الطبيعية وان مهنة صيد الأسماك كانت ولازالت تحظى باهتمام أبناء الإمارات ولدى الدولة أسطول صيد مؤلف من ٧٠٠٠ قارب تعمل بالبترول والديزل يعمل عليها ما يزيد عن ١٧٠٠٠ مشتغل وجميع القوارب مملوكة للمواطنين ، وتتوفر في جميع إمارات الدولة ورش لصيانة قوارب الصيد في مواقع الإنزال (موانئ الصيد) .

والخلاصة يمكن القول :أن دولة الإمارات تملك ثروة سمكية كبيرة جدا ويمكنها أن تساهم بدرجة كبيرة جدا في تحقيق الأمن الغذائي ومن الضروري والهام ايلاء هذا النشاط أهمية خاصة وذلك لتوفر عوامل نجاحه من :

- تطبيق القوانين المنظمة للصيد البحري لحماية الثروة السمكية .
- تشجيع المواطنين لدخول منهة الصيد عن طريق الاعانات و التسويق .
- تشجيع اقامة مزارع للاسماك وباستثمارات ضخمة لتغطية بعض احتياجات السوق من الاسماك ذات النوعية والجودة والمناسبة للبيئة المحلية .
- انشاء ودعم مراكز الابحاث الخاصة بالثروة البحرية .

الفصل الثاني
التنمية الزراعية

٢ –١ : أهداف التنمية الزراعية:

أولت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماما كبيرا منذ قيامها لمسألة التنمية وبخاصة التنمية الزراعية وذلك لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية :

* مساعدة المزارعين والصيادين ومربي الحيوان على زيادة مداخيلهم وتمكينهم من المساهمة في بناء الاقتصاد الوطني الحديث .

* تحقيق توزيع ديمغرافي مناسب على امتداد ارض الوطن لما لذلك من تأثير على تحقيق التنمية ، وبالتالي الحد من الهجرة من الريف الى المدينة وقد حققت هذه السياسة نتائج باهرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

* تطوير وتحديث الطاقات الإنتاجية الزراعية وحفز المنتجين الزراعيين لانتاج أقصى ما يمكن إنتاجه من السلع الزراعية وزيادة مساهمة النشاط الزراعي في توفير الاحتياجات الغذائية من الإنتاج المحلي .

* تمكين أبناء الوطن من المزارعين والصيادين ومربي الحيوان من الاستفادة من الوفرة المالية التي حققتها الدولة من العوائد النفطية .

* العمل على تنويع مصادر الدخل القومي عن طريق تنمية الأنشطة الاقتصادية الاخرى .

* العمل على نشر الخضرة والتشجير لما لذلك من أهمية في تحسين البيئة وتجميلها وتسهيل سبل الحياة .

٢ - ٢: الأهداف الوسيطة :

وفي ضوء القراءة المتأنية لواقع النشاط الزراعي ، ولتوفير الظروف المناسبة لتحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه فقد قامت الدولة بتنفيذ المشاريع التي أطلق عليها (مشاريع الأهداف الوسيطة) وهي :ـ

- بناء الجهاز المؤسسي المتخصص بالتنمية الزراعية .
- تنفيذ مجموعة من مشاريع البنية الأساسية كمراكز الإرشاد الزراعي وموانئ قوارب صيد الأسماك ووحدات صيانة قوارب الصيادين ووحدات مكافحة الآفات الزراعية والعيادات البيطرية ومراكز البحوث الزراعية ومركز بحوث الأحياء المائية...الخ .
- إصدار القوانين والأنظمة الخاصة بالنشاط الزراعي التي تساعد على النهوض به وعلى حماية الموارد الطبيعية الزراعية.

٢-٣ : السياسة الزراعية

اتسمت السياسة الزراعية منذ قيام دولة الاتحاد بتقديم منظومة متنوعة ومتكاملة من الدعم للمزارعين والصيادين ومربي الحيوان شملت بناء وتحديث الطاقات الإنتاجية بالإضافة إلى الخدمات الزراعية ومستلزمات الإنتاج وعلى وجه الخصوص:

* استصلاح الأراضي وتجهيزها للزراعة وتوزيعها على المواطنين مجانا وفي هذا الصدد نشير إلى الدور الحاسم الذي لعبته الدولة في هذا المجال لسبب هام جدا وهو إن ملكية جميع الأراضي غير المخصصة للأفراد مملوكة للدولة وبالتالي فإن أي توسع في الرقعة الزراعية مرهون بإرادتها .

* تقديم الخدمات الإرشادية و البيطرية للمزارعين ومربي الحيوان .

* صيانة مراكب الصيادين مجانا في الورش الفنية التي تم إنشاءها بالقرب من موانئ صيد الأسماك المنتشرة في كافة الإمارات .

* تقديم القروض الرأسمالية والإنتاجية للمزارعين والصيادين مع إعفائهم من ٥٠% من قيمة القرض ، وذلك بهدف تحديث الطاقات الإنتاجية ورفع كفاءتها في هذا الصدد .

الفصل الثالث
التطورات المادية والنوعية والهيكلية

٣-١ : نشاط الانتاج النباتي

٣-١-١:التطورات المادية

* ارتفع عدد حيازات الإنتاج النباتي من ٢٣٩٨٦ في سنة١٩٩٥ إلى ٣٥٥٨٤ في سنة ٢٠٠٠ وارتفعت المساحة الكلية من ٧٨ ألف هكتار إلى ٢٧٣ ألف هكتار وبمعدل نمو ٨،٢% و٢٨% لكل من الحيازات والمساحة على التوالي وهذا التغير يعكس الاتجاه نحو إنشاء المزارع الكبيرة التي تتميز بخصائص الإنتاج الكبير وفي اعتقادنا فإن ارتفاع متوسط مساحة الحيازة يعود الى إضافة المساحات المزروعة بالنخيل على الطرقات وهي لم تدخل في بيانات ١٩٩٥ ولمزيد من الاستيضاح يمكن الرجوع الى الجدول الخاص بتطور المساحة الزراعية حسب نوع الاستخدام للسنوات ١٩٩٥-٢٠٠٠ حيث ارتفعت المساحة المحصولية من ٥٦،٦ ألف هكتار الى ٢٤٦ ألف هكتار وبلغت نسبة الاستغلال داخل الحيازة ٩٠% وفي مجال التحريج فقد تجاوزت المساحات المزروعة بالغابات خارج المدن وعلى الطرق الخارجية ٣٠٠ ألف هكتار معظمها في إمارة أبو ظبي .

٣-١-٢ التطورات النوعية

وفي إطار سعي الدولة المتواصل لتحديث أساليب الإنتاج فقد عملت على التوسع في استخدام الري الحديث عن طريق منح القروض والمساعدات الفنية وكذلك التوسع في الزراعة المحمية وتوفير البذور المحسنة والخدمات الإرشادية المجانية وللتدليل على الإنجازات التي تحققت في هذا المجال فقد ارتفع عدد

المزارع التي تطبق أساليب الري الحديث من ٦٦٢٩ حيازة إلي ٢٠٣٣٠ حيازة وارتفعت المساحة من ٤٥٠٨٢ هكتار إلى ١٩٧٥٧٤ هكتار منها ٩٣% في إمارة أبو ظبي وبالتالي فقد بلغت نسبة المساحات التي تطبق الري الحديث ٨٠% على مستوى الدولة وهو إنجاز في غاية الأهمية لانه يساعد على توفير ٤٠-٦٠% من المياه ، ووصلت هذه النسبة في أبو ظبي الى اكثر من ٩٠% وفي مجال التحديث فقد ارتفعت مساحة الزراعة المحمية من ١٦٨ هكتار الى ٢٧٩هكتار بمعدل نمو ١٠،٦% تقريبا .

٣-١-٣ التطورات الإنتاجية.

ارتفع إنتاج الدولة من الخضراوات من ١١١٥ ألف طن إلى ٢٦٣٣ ألف طن بمعدل نمو ١٨،٧%وهو اكثر بقليل من معدل نمو المساحة .

الثمار والتمور

ارتفع إنتاج الدولة من الثمار والتمور من ٢٧٨ ألف طن إلي ٧٥٨ ألف طن بمعدل نمو ٢٣ % ويعود ارتفاع هذا المعدل لسببين هما : أن المساحات الواسعة التي تمت زراعتها في السنوات السابقة بدأت مرحلة الإنتاج بالإضافة إلى إجراء تقديرات لإنتاج أشجار النخيل التي هي في حيازة البلدية والمزارع الخاصة وهذه لم تؤخذ في تقديرات ١٩٩٥ .

المحاصيل العلفية

حدثت قفزة إنتاجية نوعية في سنة ٢٠٠٠ بالمقارنة مع ١٩٩٥ و ذلك بسبب إدخال تعديلات جذرية على تركيب الدورة المحصولية حيث تم التركيز فيها على تنمية المحاصيل العلفية لتلبية احتياجات الثروة الحيوانية وللإقلال من فاقد الخضراوات وفي هذا الصدد فقد بلغ إنتاج الدولة ١٤٩٦ ألف طن محققا معدل نمو مقداره ٢٨% بالمقارنة مع سنة ١٩٩٥ وهنا لا بد من الإشارة إلى المخاطر التي قد تسببها هذه السياسة على مخزون المياه الجوفية نظرا لارتفاع مقتناتها المائية .

٣-١-٤ .قضايا نشاط الإنتاج النباتي .

- تعتبر المياه إحدى القضايا الرئيسية التي تواجه هذا النشاط لأن التوسع في الرقعة الزراعية والتركيب المحصولي مرهونان بصورة رئيسية بتوفرها بشكل كاف .
- ضعف خصوبة التربة الزراعية أو انعدامها .
- الاعتماد المتزايد على العمالة الوافدة وعزوف المواطنين عن العمل المباشر في الزراعة وهذا سيؤدي على المدى البعيد الى تراجع السمة الوطنية التي كان يمتاز بها عن سواه من الأنشطة الاقتصادية الأخرى
- توفر أنشطة اقتصادية مزاحمة قد تكون اكثر ربحا واقل جهدا .

إن الاستغلال الأمثل لهذا النشاط في الوضع الراهن يتطلب :

- تخصيص مبلغ ٢٠٠ مليون درهم لتعميم الري الحديث في كافة الإمارات باعتبارها تشكل وحدة مائية واحدة وقد اقترحنا رصد هذا المبلغ في مشروع خطة ١٩٨١-١٩٨٥ .

- اتباع دورة زراعية ذات تركيب محصولي ذي مقننات مائية منخفضة والتركيز على إنتاج محاصيل الثوم والبصل الجاف والبطاطا والاقتصار في إنتاج الخضراوات على تلبية احتياجات السوق والمصانع الحكومية .

- اعتبار شجرة النخيل تمثل مستقبل الزراعة وبالتالي زيادة الاستثمارات.المخصصة لها .ونعتقد إنها تعاني من نقص خصوبة التربة ومن الاعتماد المتزايد على المخصبات الكيماوية والعضوية وفي اعتقادنا إن إضافة أتربة زراعية طبيعية لكل نخلة سوف يساعد على تحسين نوعية الإنتاج وفي تقليل الاحتياجات المائية .

- التوسع في الزراعة المحمية وإجراء البحوث المستمرة بهدف تحسين نوعية الإنتاج وزيادته وربما استخدام أتربة زراعية طبيعية قد يساعد على تحسين نوعية الإنتاج .

٣ - ٢ : نشاط الإنتاج الحيواني :

سوف نتعرض بالبحث في تطور هذا النشاط وفقا للتالي :

٣ - ٢ - ١ : القطيع الأهلي

ويتكون من الأغنام والماعز والأبقار والإبل وهذا النوع من التربية ملحق بالاقتصاد الأسري وغالبا يستخدم إنتاجه لأغراض الاستهلاك العائلي .وطبقا لتقديرات وزارة الزراعة والثروة السمكية فإن هذا القطيع ولجميع متغيراته قد نما بمعدل من ٦،٥% الى٧% خلال السنوات ١٩٩٥-٢٠٠٠ وهذه المعدلات مشتقة من عملية عد بالعينة لسنة ١٩٧٧ .

وتفيد البيانات الإحصائية لوزارة الزراعة أن عدد القطيع قد ارتفع من ١،٥ مليون رأس سنة ١٩٩٥ الى ٢،٠٨٩ مليون رأس سنة ٢٠٠٠ توزعت على الشكل التالي : أغنام٢٣،٧%، ماعز ٦١،٢% ,أبقار ٤،٦% ، إبل ١٠،٥% .

وبلغ متوسط إنتاج الرأس الحلوب :

- **الأغنام ٤٨،١ كغم / سنة.**
- **الماعز ٤٨،٦ كغم / سنة.**

بقار ٢٠٨،٤ كغم / سنة

- **الإبل ٢١٢،٧ كغم / سنة .**

وطبقا للمعدلات المذكورة فقد قدر إنتاج هذا القطيع من الحليب بـ ٨٢،٥ ألف طن سنويا وقدرت قيمته الإجمالية بـ ٢٩٦ مليون درهم .

قضايا نشاط القطيع الأهلي .

يعاني هذا النشاط من مشاكل متنوعة بعضها يعود للظروف المناخية بينما يعود بعضها الآخر الى الصفات الوراثية وضعف المراعي الطبيعية وفيما يلي عرض موجز لأهمها :

١ - تدني إنتاجية هذا القطيع من الحليب واللحم وهذا يعود بالتأكيد الى تدني الصفات الوراثية والى الظروف المناخية القاسية وربما لسوء التغذية .

٢ - عدم توفر بيانات إحصائية عن متغيرات هذا النشاط ناتجة عن بحوث ميدانية وخاصة المعاملات الفنية للإنتاج مما يعيق بشكل جدي تقييم فاعلية سياسة الدعم التي تمت خلال العقود الثلاثة الماضية وهي المدة التي انقضت على تعداد الثروة الحيوانية ١٩٧٦ – ١٩٧٧ ويكمن الحل بالتوسع السريع لتنفيذ مشروع التلقيح الصناعي وتعميمه على نطاق واسع حيث أثبتت تجربة العديد من البلدان نجاح هذه التجربة بدرجة عالية جدا وتمت الاستفادة من تكيف العروق المحلية مع البيئة ومن خصائص الحيوانات العالية الإنتاجية ، وفي هذا الصدد نؤكد على أهمية إجراء تعداد شامل للثروة الحيوانية وذلك لأهميته في اعداد المتغيرات الاقتصادية وفي وضع خطة لتطويره .

٣-٢-٢ . مزارع الأبقار الحديثة .

تكتسب هذه المزارع الحديثة للأبقار أهمية خاصة باعتبارها المصدر المحلي الوحيد الذي يزود السوق ببعض احتياجات السكان من الألبان ومشتقاتها وقد أثبتت تجربة الإمارات نجاح هذه المزارع فنيا وتجاريا دون أية حماية أو دعم ومن ثم فإن هذا النشاط يمثل مستقبل النهوض بالإنتاج الحيواني وخاصة الألبان ومشتقاتها واللحوم وفيما يلي بيان بتطورها خلال السنوات ١٩٩٥-٢٠٠٠.

بيان بتطور مزارع الأبقار الحديثة (التجارية)١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠

البيان	الوحدة	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	معدل النمو
المزارع	عدد	٢٢	٢٤	٢٧	٢٨	%٤
إجمالي القطيع	راس	١٢٤٦٨	١٣٦٨٣	١٥٠٩٠	١٧١٣٦	%٧،٣
أبقار حلوب	راس	٨٢٧٥	٨٥٨٢	١١٣٧٤	١٠٩٨٣	%٧
إنتاج الحليب	طن/سنة	٤٢٨٦١	٤٤٣٧٠	٦٣٦٨٠	٨٠٥٥٢	%١٨
متوسط إنتاج الرأس	كغم/سنة	٥١٨٠	٥١٧٠	٥٥٩٩	٧٣٣٤	٨،٢

تظهر البيانات المبينة أعلاه تطورا هاما قد تحقق في هذا الفرع من نشاط الثروة الحيوانية فقد ارتفع عدد المزارع من ٢٢ مزرعة سنة ١٩٩٥ إلى ٢٨ مزرعة سنة ٢٠٠٠ وارتفع عدد الأبقار الحلوب من ٨٢٧٥ راس في سنة ١٩٩٥ إلى ١٠٩٨٠ راس سنة ٢٠٠٠ وارتفع إنتاجها من الحليب من ٤٢٨٦١ طن إلى

٨٠٥٥٢ طن ، ويتراوح متوسط إنتاج البقرة الحلوب من ٣،٥ ــ ٤ طن / سنة وهي جميعها مؤشرات ممتازة وتؤكد أهمية التوسع في دعم هذا النشاط وحمايته من المنافسة غير المشروعة التي يتعرض لها وباعتباره يشكل أحد المصادر الهامة للأمن الغذائي الذي يمثل هدفا وطنيا . تسعى الدولة الى تحقيقه وتساهم مزارع الابقار بنسبة ٥٠% من إنتاج الدولة من الحليب وعلى المستوى الإقليمي تصدرت إمارة أبو ظبي باقي الإمارات وفيما يلي بيان ذلك :

تطور إنتاج مزارع الأبقار من الحليب / ٩٥-٢٠٠٠ وحسب الإمارات/طن

البيان	١٩٩٥	١٩٩٧	١٩٩٩	٢٠٠٠	المساهمة ٢٠٠٠	معدل النمو %
الدولة	٤٢٨٦١	٤٥٥٠٢	٦٣٦٨٠	٨٠٥٥٢	%١٠٠	%١٣،٥
ابو ظبي	٢٢٥٤٣	٢٤٣٣٥	٤٠٣٥٢	٤٣٧٨٥	%٥٤،٣	%١٤،٢
دبي	١٤١١٤	١٥٤٨٤	١٨٥١٤	٣١٩٢٨	%٣٩،٦	%١٧،٧
الشارقة	٠	٠	٠	٠	٠	٠
عجمان	٠	٠	٠	٠	٠	٠
أم القيوين	١٩٤٥	١٤٤٠	٥٤٥	٤٧٢	%٠،٦	%(٢٥)
راس الخيمة	٢٥٠٠	٢٤٩٠	٢٧٠٠	٢٦٥٤	%٣،٣	%٥
الفجيرة	١٧٦٠	١٧٥٣	١٥٦٩	١٧١٣	%٢،٢	%(٠،٥٦)

٣-٢-٣ مزارع الدواجن

تعتبرهذه الصناعة من الصناعات الواعدة في دولة الإمارات للأسباب التالية:

١ – توفر الأعلاف الممتازة المنتجة محليا في خطوط الإنتاج الملحقة بمصانع الدواجن

٢ - ثبوت نجاحها فنيا وتجاريا على مدى ثلاثة عقود تقريبا

٣ - التطور الذي حققته خلال السنوات ١٩٩٥ –٢٠٠٠ والذي سنوضحه لاحقا.

الطلب المتزايد على سلعتي البيض ولحم الدجاج الطازج .

٥ – تنفيذ مشروع أمهات دجاج البيض واللحم وبتنفيذ هذه المشاريع تكون دولة الإمارات بجدارة استكملت بناء القاعدة الأساسية لضمان تطور هذا النشاط على المدى الطويل .

٦ - تنفيذ مشروع تصنيع تجهيزات مشاريع الدواجن وبذلك تكون هذه الصناعة قد امتلكت جميع مقومات الانطلاق نحو هدف الاكتفاء الذاتي وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت فان واردات الدولة من سلعتي

البيض ولحم الدجاج تتزايد بمعدلات تفوق معدلات زيادة الإنتاج كما سنرى في البيان التالي ومن ثم فان المطلوب وبإلحاح تشجيع قيام مشاريع الدواجن من قبل القطاع الحكومي ومن ثم إعادة تخصيصها وكذلك تقديم التسهيلات الائتمانية لمن يرغب من الاستثمار في هذا النشاط الهام وفي اعتقادنا (أن النهوض بهذا النشاط يعني الولوج إلى تحقيق الأمن الغذائي من أوسع أبوابه). وتشير البيانات الواردة أدناه إلى التطور الذي حققه هذا النشاط خلال السنوات ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ حيث ارتفع عدد المزارع من ٢٩ إلى ٣٦ وارتفع إنتاج البلاد من البيض من ٢٤٢،١ مليون بيضة سنة ١٩٩٥ إلى ٢٦٦ مليون بيضة سنة ٢٠٠٠ كما ارتفع إنتاجها من لحوم الدواجن من ٢٢٤٧٢ طن إلى ٣٦٣١٠ طن خلال نفس الفترة وبمعدل نمو سنوي ٢ % و ١٠ % لكل من البيض واللحوم على التوالي وهي معدلات متواضعة بالمقارنة مع معدل نمو واردات الدولة من هاتين السلعتين حيث بلغ معدل نموهما ١٠،٨ % و ٥،٦ % وفيما يلي بيان بتطور عدد هذه المزارع وإنتاجها وجميعها تؤكد على ضرورة الإسراع بضخ مزيد من الاستثمارات في هذا النشاط باعتباره يكتسب أهمية كبيرة جدا في تحقيق الأمن الغذائي من الإنتاج المحلي ومن مصادر مضمونة صحيا وتحت المراقبة .

بيان بتطور إنتاج وواردات الدولة من البيض ولحوم الدجاج ١٩٩٥-٢٠٠٠

(كمية بالطن) (القيمة بالمليون درهم)

السنة	البيض				لحوم الدجاج			
	الواردات		الإنتاج	% الإنتاج/ الواردات	الواردات		الإنتاج	% الإنتاج / الواردات
	كمية	قيمة	كمية		كمية	قيمة	كمية	
1995	16276	67	13100	80.5	844459	398	22472	27
1998	25228	103	15966	63.3	112567	550	26393	24
1999	27270	95	16846	62	110650	485	29251	26.4
2000	–	–	18923	–	–	–	36310	–
معدل النمو			7.6				10	

الفصل الرابع
الإنفاق الجاري لأهم الإدارات المعنية بالتنمية الزراعية

من المعلوم إن النشاط الزراعي يحظى بدعم وإشراف هيئات حكومية اتحادية ومحلية متعددة من أبرزها وزارة الزراعة ودائرة الزارعة والإنتاج الحيواني في العين ودائرة بلدية أبو ظبي بالإضافة إلى بلدية

دبي وبلديات الإمارات الأخرى والدائرة الخاصة لصاحب السمو رئيس الدولة وكذلك أقسام الغابات في بلدية أبو ظبي والعين ويلعب الإنفاق الجاري لهذه الجهات دورا هاما في عملية التنمية الزراعية إذ من خلاله يتم الإنفاق على منظومة الخدمات التي سبقت الإشارة أليها سابقا ويمكن القول بان بعض هذه الجهات عبارة عن ورش متنقلة لتقديم معظم الخدمات الزراعية ولجميع فروع النشاط وبمختلف الاختصاصات .

٤ - ١: وزارة الزراعة والثروة السمكية :

لقد ارتفع الإنفاق الجاري لوزارة الزراعة والثروة السمكية من ١٠٨،٧ مليون درهم في سنة ١٩٩٥ إلى ١٢٣،٣ مليون درهم في سنة ٢٠٠٠ ويعمل في هذه الوزارة اكثر من ألف مشتغل معظمهم يعملون في الميدان إلى جانب المزارعين والصيادين وفيما يلي بيان بتطور الإنفاق الجاري لهذه الوزارة ونصيبها من الإنفاق الجاري الاتحادي

تطور الإنفاق الجاري لوزارة الزراعة

(بالمليون درهم)

جهة الانفاق	١٩٩٥	١٩٩٦	٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	الاجمالي
اجمالي انفاق حكومة اتحادية	١٧٨٠٠	١٧٠٦٥	١٨١٧٨	١٩٧٠٠	٢٠٢٠٤	٢٠٥٩٠	١١٣٥٣٧
وزارة الزراعة	١٠٨،٧	١٠٧،٨	١١٨،٣	١١٧,٩	١١٦،٢	١٢٣،٣	٦٩٢،٢
نصيب الزراعة من اجمالي الانفاق	%٠،٦١	%٠،٦٣	%٠،٦٥	%٠،٦	%٠،٥٧	%٠،٦	%٠،٦

تظهر البيانات الواردة أعلاه تدني نصيب هذه الوزارة من الموازنة الاتحادية الذي ظل خلال السنوات ١٩٩٥-٢٠٠٠ وبحدود ٠،٦% ومعدل نمو سنوي٢،٦% على الرغم من التطور الكبير الذي تحقق في هذا النشاط ومن تعدد المسؤوليات الملقاة على عاتقها وبالتالي فقد بات من الضروري زيادة الاعتمادات المخصصة لها علما بأن الموازنة الاتحادية نمت بمعدل ٣ %وسنرى مخاطر هذه السياسة عند عرض الإعانات والخدمات التي تقدم للمزارعين في إمارة أبو ظبي .

٤ - ٢: دائرة الزراعة والإنتاج الحيواني في العين .

تشرف هذه الدائرة على التنمية الزراعية بشقيها النباتي والحيواني في المنطقة الشرقية من إمارة ابو ظبي وهي من الدوائر المحلية الرئيسية بكل المعايير وتتعاظم أهميتها سنة بعد أخرى حيث إنها تقدم

جميع الخدمات المجانية للمزارعين ومربي الحيوان بما في ذلك خدمات التسويق الزراعي وفي هذا الصدد فقد ارتفع الإنفاق الجاري لهذه الدائرة من ١٠٦٥ مليون درهم سنة ١٩٩٥ إلى ٢٧٠٠ مليون درهم في سنة ٢٠٠٠ وبمعدل ٢٠% تقريبا.

تطور الإنفاق الجاري لإمارة أبو ظبي على الزراعة

مليون درهم

الجهة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	إجمالي
إجمالي إنفاق الإمارة	٤٧٦٣٧	٦٢٢٦٧	٥٠٥٠٤	٥٦٣٦٥	٥٨٨٥٢	٦٤٢٢٩	٣٣٩٨٥٤
الإنفاق على الزراعة	١٧١٥	١٨٨٣	١٩٠٧	٢٤٨٢	٣٣٩٠	٣٤٤١	١٢٩١١
نصيب الزراعة	%٣،٦	%٣،٠٢	%٣،٧٧	%٤،٤	%٥،٨٤	%٥،٣٦	%٣،٨

تعكس البيانات أعلاه مدى الاهتمام الذي توليه حكومة الإمارة للنشاط الزراعي والعاملين فيه ولمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى الجداول المرفقة لمعرفة مواضع وأشكال الدعم المقدمة مع الإشارة إلى إن الإنفاق أعلاه لا يتضمن ما تنفقه الدائرة الخاصة لصاحب السمو رئيس الدولة على التنمية الزراعية وهي كثيرة وهامة وخاصة في مجال البحوث التطبيقية .

القروض الزراعية والسمكية

بلغ أجمالي القروض التي قدمت للمزارعين والصيادين خلال السنوات ١٩٩٥-٢٠٠٠ حوالي ١٠٩٤ مليون درهم وهي على شكل آلات ومعدات ومكائن بحرية وأنظمة ري حديث ومستلزمات إنتاج موزعة على النحو التالي :

١- قروض رأسمالية : ٤٩٢ مليون درهم بنسبة ٤٥%
٢- قروض إنتاجية : ٦٠٢ مليون درهم بنسبة ٥٥%

إعانات الإنتاج المقدمة للمزارعين ومربي الحيوان

يتلقى النشاط الزراعي وكما ذكرنا سابقا إعانات متنوعة منها على شكل منح من القروض الإنتاجية وبعضها إعانات نقدية تقدم لمربي الحيوان في إمارة أبو ظبي بمعدل ٥٠ درهم مقابل كل راس من الأغنام والماعزو٢٠٠ درهم مقابل كل راس من الإبل بالإضافة إلى قيمة خدمات مقاومة الآفات والحشرات

وعمليات الحراثة والرعاية البيطرية وفي هذا الصدد فقد ارتفعت قيمة إعانات الإنتاج المقدمة للنشاط الزراعي من ٢٧٥ مليون درهم إلى ٤٦٥ مليون درهم في سنة ٢٠٠٠ ومعدل زيادة سنوي ١١% وبلغت قيمتها التراكمية خلال السنوات الخمس المنقضية ٢،١٩١ مليار درهم.

الفصل الخامس
الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للنشاط الزراعي

إن أهمية أي نشاط في الاقتصاد الوطني تقاس بمدى مساهمته في المتغيرات الاقتصادية الرئيسية مثل : الناتج المحلي، المشتغلون ، الأجور، التكوين الرأسمالي الثابت ، الإنتاجية .....

ومع ذلك فإنه وفي معظم الأحيان ينظر للنشاط الزراعي من الوجهة الاجتماعية وخاصة في دول العالم النامي باعتباره المصدر الرئسي لتلبية احتياجات السكان من الطعام لا سيما وان غالبية هذه الدول ليس لديها الموارد المالية الكافية لدفع قيمة وارداتها الغذائية ، وفي دولة الإمارات يكتسب النشاط الزراعي أهميته من الاعتبارات التالية :

- الطابع الوطني للنشاط الزراعي بفروعه المختلفة.
- تنويع مصادر الدخل .
- توفير الشروط الموضوعية لتمكين المواطنين من المساهمة في التنمية الاقتصادية الحديثة .
- تمكين المواطنين من الاستفادة من الوفرة المالية التي تحققت للبلاد .
- تحقيق توزيع ديمغرافي على كافة المساحة الجغرافية للدولة .
- توفير المنتجات الزراعية والحيوانية ضمن الشروط الصحية .
- زيادة مساهمة النشاط الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي .
- حماية استقلال القرار السياسي .

وفيما يلي بعض مؤشرات المتغيرات الاقتصادية ومساهمة النشاط الزراعي خلال السنوات ١٩٩٥-٢٠٠٠ .

ارتفعت مساهمة الناتج الزراعي بسعر الأساس من ٤،٥% سنة ١٩٩٥ الى٦،٣% سنة ٢٠٠٠ في الناتج المحلي الاجمالي (لا يشمل النفط)

ارتفعت مساهمة النشاط الزراعي في الإنفاق على التكوين الرأسمالي الثابت من٢،٧ % سنة ١٩٩٥ الى٣،١ % سنة ٢٠٠٠ .

ارتفع عدد المشتغلين في النشاط الزراعي من ٩١١١٢ مشتغل في الى ١٢٠٢٤٢ مشتغل سنة ٢٠٠٠ معظمهم يعمل في نشاط الإنتاج النباتي وذلك بسبب التوسع الكبير في عدد المزارع ونشاط الدوائر الحكومية وخاصة إمارة أبو ظبي وقد بلغ معدل نموها ٥ % وهذا يقارب معدل نمو الحيازات النباتية , وقد بلغ معدل نمو العمالة الزراعية ٥،٧ %.

ارتفعت إنتاجية المشتغل في هذا النشاط من ٥٥،٤ ألف درهم سنة ١٩٩٥ إلى ٧١،٨ ألف درهم سنة ٢٠٠٠ بمعدل نمو ٥،٣ %.

وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على الإنتاجية فقد ظل المتوسط العام لاجور العمالة الزراعية في حدود ١٥ ألف درهم سنويا في حين أن المتوسط العام للأجور على المستوى القومي ٣٦،٤ ألف درهم سنة .

والخلاصة فان النشاط الزراعي واصل نموه بمعدلات جيدة خلال السنوات ١٩٩٥-٢٠٠٠ وبات يشكل رقما مهما في الاقتصاد الوطني باستثناء النفط مع الإشارة إلى أن المتوسط العام لمساهمة النشاط الزراعي في الوطن العربي ١١% في الناتج المحلي الاجمالي.

الفصل السادس
المتغيرات الاقتصادية الرئيسية

٦-١: الإنتاج .

تم تقدير قيمة الإنتاج الزراعي بفروعه الثلاثة (النباتي والحيواني والسمكي) بالإضافة إلى قيمة الخدمات المرتبطة بهذه الأنشطة على أساس أسعار باب المزرعة وقد اعتمدنا في ذلك على البيانات الإحصائية الصادرة عن التسويق الزراعي في إمارة أبو ظبي بالنسبة للخضراوات وعلى البيانات الإحصائية الصادرة عن وزارة الزراعة والثروة السمكية بالنسبة لمحاصيل الخضراوات والمحاصيل العلفية والتمور والثمار وصيد الأسماك والإنتاج الحيواني وقد قمنا باستكمال النواقص الأخرى التي لم تتوفر بياناتها الإحصائية بإجراء التثقيلات طبقا للمعاملات الفنية الخاصة .وفي سياق بحث كيفية احتساب أو تقدير قيمة الإنتاج لا بد من الإشارة إلي صعوبة تقدير قيمة الإنتاج الحيواني (القطيع الأهلي)نظرا لأن إنتاج هذا النشاط يتم استهلاكه ذاتيا ولا تتوفر عنه إحصاءات دقيقة مما يتطلب معه إجراء تعداد حيواني يشمل حصر كافة متغيراته الفنية والاقتصادية وفي هذا الصدد ، قمنا باعدا د المذكرات ومراسلة وزارة الزراعة بهذا الشأن ويحظى هذا الموضوع باهتمام المسؤولين في وزارتي التخطيط والزراعة على حد سواء .

١ - ارتفعت قيمة الإنتاج الزراعي بقيمة المنتج من٥٣٥٦ مليون في سنة ١٩٩٥ إلى ١٠٦٧٨ مليون درهم في سنة ٢٠٠٠ وبمعدل نمو ١٤% وقد ارتفعت مساهمة نشاط الإنتاج النباتي من ٦٨% إلى٧٧،٨ % خلال نفس الفترة .

٢ - تراجعت مساهمة نشاطي الإنتاج الحيواني والسمكي من ٢٠% و ١١،٤% الى ١٤،٥ %و٧،٧ % وذلك لصالح نشاط الإنتاج النباتي الذي حقق نموا عاليا وخاصة في إمارة أبو ظبي مع الإشارة بالتأكيد أن نشاطي الإنتاج الحيواني والسمكي حققا معدلات نمو جيدة وبلغت ٧،٦% و٦% لكل منهما على التوالي .

٣ - ارتفعت مساهمة إمارة أبوظبي من ٥٥ % الى ٧١،٦ % وقد تلتها في المساهمة في سنة ٢٠٠٠ إمارة الشارقة بنسبة ٨،٣% ثم إمارة رأس الخيمة ٧،٨ % فيما ساهمت الإمارات الأخرى بنسبة ١٢،٣% على الرغم من إنها حققت معدلات نمو جيدة فاقت ٤،٥%.

٦ - ٢ :التركيب الهيكلي .

حصلت تغيرات جوهرية في مساهمة الأنشطة في توليد القيمة المضافة وفي هذا الصدد نشير إلى الحقائق التالية :

ارتفعت مساهمة نشاط الإنتاج النباتي في القيمة المضافة بقيمة المنتج من ٦٨،٣% في سنة ١٩٩٥ إلى ٧٧،٨% في سنة ٢٠٠٠ وبمعدل نمو ١٦،٨% في حين تراجعت مساهمة نشاطي الإنتاج الحيواني والسمكي من ١٨. % و ١٣،٦% الى١٣،٦% و٩،٣% مع الإشارة إلى إن كلا النشاطين حققا معدلات نمو جيدة وبلغ٧،٨% و٥،٦% على التوالي ، وفي هذا الصدد نشير إلى إن معظم العوامل التي أنتجت هذه التغيرات تعود إلى الاستثمارات الضخمة التي أنفقتها حكومة أبو ظبي على التنمية الزراعية وعلى الالتزام بتسويق الإنتاج الزراعي بأسعار تشجيعية فيما لم يتوفر مثل ذلك لمزارعي الإمارات الشمالية.

٦ - ٣ :القيمة المضافة بالأسعار الأساسية .

تعتبر القيمة المضافة بالأسعار الأساسية أحد المتغيرات الاقتصادية الأكثر تعبيرا عن أداء الاقتصاد الوطني نظرا لأنها تأخذ بعين الاعتبار جميع العناصر المؤثرة في العملية الإنتاجية وبصورة اكثر تحديدا الإعانات على كل من الإنتاج والمنتجات وكذلك الضرائب غير المباشرة وفي هذا الصدد نشير إلى أن زيادة القيمة المضافة بالأسعار الأساسية عن القيمة المضافة بقيمة المنتج تدل على أن هذا النشاط يحتاج إلى الدعم ليتمكن من الاستمرار أو ليعمل بفاعلية اكبر . ومن وجهة نظر التنمية الاقتصادية فإنني أعارض الرأي القائل بوقف أو الحد من تقديم الدعم للنشاط الزراعي في جميع دول العالم النامي وأرى استبدالها بترشيد الدعم مع الإشارة إلى إنني لازلت مع الرأي القائل :

إن التنمية الزراعية هي الطريق للتنمية الشاملة في جميع بلدان العالم النامي مع بعض الاستثناءات خاصة في الدول النفطية ومع ذلك يجب دعم النشاط الزراعي على أسس علمية بما يساعد على تعظيم الإنتاج وعدم تعريض مخزون المياه الجوفية للاستنزاف باعتبار هذا الأخير ثروة قومية وذات أولوية أولى وفيما يلي عرض للإنجازات التي تحققت خلال السنوات المدروسة :

١ - ارتفعت القيمة المضافة بالأسعار الأساسية من ٤٥٠١ مليون درهم في سنة ١٩٩٥ الى ٨٦٣٢ مليون درهم سنة ٢٠٠٠ بمعدل نمو ١٣،٩ %وهو نفس معدل نمو القيمة المضافة بقيمة المنتج وهذا يدل على نمطية إعانات الإنتاج النسبية والتي قدرت بـ ٤٦٢ مليون درهم في سنة ٢٠٠٠ وهي تعادل ٥،٤% من القيمة المضافة أعلاه وقد حظيت إمارة أبو ظبي بنسبة ٩٣%.

بيان بالتطور النسبي للقيمة المضافة ١٩٩٥-٢٠٠٠ حسب الأنشطة والإمارات

الجهة	١٩٩٥				٢٠٠٠			
	نباتي	حيواني	سمكي	جملة	نباتي	حيواني	سمكي	جملة
أبو ظبي	٦٤،٧	٤٤	٣٦،٣	٥٧،٢	٨١،٣	٤٣،٩	٣٢	٧١،٧
دبي	٣،١	١١	١٢،٩	٥،٧	٢،٤	١٨	١٦،١	٥،٨
الشارقة	١٤	١٠	٢٠،٩	١٤،٣	٦،٩	٨،٢	٢٠	٨،٢
عجمان	١	٣	٣،٣	١،٧	٠،٦	٢،٥	٢،٨	١
ام القيوين	١،٤	٧	٣،٧	٢،٣	٠،٨	٥،٦	٤،٩	١،٩
راس الخيمة	١١،٦	١٥	١٣	١٢،٤	٦	١٣	١٤،٧	٧،٨
الفجيرة	٤،٢	١٠	٩،٩	٦،٤	٢	٨،٨	٩،٥	٣،٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
مساهمة النشاط	٦٨،٥	١٨،٧	١٢،٨	١٠٠	٧٧	١٤،٢	٨،٨	١٠٠

٦ - ٤ :الإنفاق على التكوين الرأسمالي الثابت :

يعتبرالانفاق على التكوين الرأسمالي الثابت أهم أدوات التنمية لأنها تضيف طاقات إنتاجية جديدة سوف تساهم في المدى المنظور في زيادة الناتج المحلي ومع ذلك فقد دلت التجربة على إن الإنفاق على التكوين الرأسمالي الثابت ليس مقروناَ دائما بتحقيق زياد في الناتج وخاصة في المشاريع الخاسرة ولذلك إعطاء دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية أهمية خاصة بهدف توجيه الاستثمارات نحو أكثرها جدوى اقتصادية إلا فيما يخص بعض المشاريع ذات الطابع الاجتماعي وفي هذا الصدد نشير إلى إن الإنفاق على التكوين الرأسمالي يشمل قيمة المزارع الجديدة والغابات والأصول الأخرى في نشاطي الإنتاج الحيواني والسمكي .

١. بلغ الإنفاق على التكوين الرأسمالي الثابت التراكمي خلال السنوات ١٩٩٦-٢٠٠٠ ما مقدارة ٦٣٤٩ مليون درهم بلغ نصيب إمارة أبو ظبي ٩٠،٢% بينما بلغ نصيب الإمارات الأخرى مجتمعة ٩،٨% فقط وهذا يعود للاستثمارات الكبيرة إلى تخصصها حكومة أبو ظبي للتنمية الزراعية حيث ارتفع نصيب الزراعة في برنامج التطوير ٨،٦% في سنة ١٩٩٥ الى١١،٢% في سنة٢٠٠٠ .

٢. بلغ الإنفاق على التكوين الرأسمالي التراكمي على التنمية الزراعية من مختلف المصادر ضعف ما انفق خلال السنوات ١٩٩٠-١٩٩٥.

٣. بلغت مساهمة الحكومة ٧٨،٩% اتحادية ومحلية وساهم القطاع الخاص بنسبة ٢١% .

٤. بلغ إجمالي ما أنفقته الحكومة الاتحادية خلال السنوات ١٩٩٥ -٢٠٠٠ ما مقدارة ٨٥ مليون درهم بنسبة ١،١٥% ، حكومات محلية ٧٧،٩% ، قطاع خاص ٢١% .

٥. بلغ نصيب الغابات والحدائق في إمارة أبو ظبي ٤١٩٩،١ مليون درهم بنسبة ٧٥،٢% من إنفاق الدوائر المعنية بالتنمية الزراعية في الإمارة أي ٥٦،٩ % من إجمالي الإنفاق على التكوين الرأسمالي في الزراعة على مستوى الدولة .

٦-٥ :العمالة والأجور :

لقد اتسمت السياسة العامة للدولة منذ قيام دولة الاتحاد على تحقيق تنمية كبيرة ومتسارعة في النشاط الزراعي وقد سبق وأشرنا الى هذه المسألة في مبحثي أهداف التنمية الزراعية والسياسة الزراعية وكذلك في الفصل الخاص بالدعم الحكومي ، وقد ترتب على ذلك استقدام المزيد من العمالة من مختلف الاختصاصات وللقطاعين الخاص والحكومي وفي هذا الصدد نشير الى انه تم تقدير عدد المشتغلين في نشاط الإنتاج النباتي (القطاع الخاص بالاستناد الى معامل الحيازة وبواقع وبمتوسط ٢،٥ مشتغل لكل حيازة زراعية كذلك الأمر بالنسبة لنشاط صيد الأسماك فقد اعتبر إن متوسط عدد العاملين على كل قارب ٣ مشتغلين وتم استكمال باقي البيانات من الدوائر الحكومية وذلك عن العمالة الزراعية التي تعمل في الميدان وقد تبين وجود ارتباط شبه تام بين زيادة العمالة الزراعية وزيادة عدد الحيازات الزراعية بغض النظر عن المساحة .

١. وفي ضوء ذلك فقد ارتفع عدد المشتغلين من ٨٠،٦ ألف مشتغل الى١٢٠،٢ ألف مشتغل خلال السنوات ١٩٩٥-٢٠٠٠ وبمعدل نمو ٨،١% وهو يقارب معدل زيادة الحيازات وهذا أمر طبيعي ومن الخصائص المميزة للنشاط الزراعي .

٢. ارتفع نصيب إمارة أبو ظبي من ٥٣،٣% إلى ٦٠،٤% خلال نفس الفترة وبمعدل زيادة ١،٩% تلتها إمارة الشارقة ثم إمارة راس الخيمة .

٣. ارتفعت كتلة الأجور من ١١٥٦مليون درهم الى ١٨٩٧ مليون درهم بمعدل ١٠،٤% في حين لم يرتفع متوسط الأجر سوى ١،٩% وهو على الرغم من انخفاضه إلا انه معدل مقبول نسبيا في الدولة والتي تتصف بالثبات تقريبا .

٤. تراجع نصيب الأجور بما في ذلك المنافع العينية من ٢٥،٨% الى ٢٢ % لصالح فائض التشغيل ومخصصات الاهتلاك . على الرغم من تدني متوسط الأجور إلى اقل من ٥٠% من المتوسط العام في الدولة إلا انه نمت بمعدل ٢% ومع ذلك فلا ذال هذا المتوسط منخفضا وغير قادر على جذب العمالة المؤهلة .